A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/45/489
18 October 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

UN LIBRARY
OCT 24 1990
UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والاربعون
البند ١٠٣ من جدول الاعمال

الاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠

تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة

تقرير الامين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ -٣	٣
ثانيا - المواضيع ذات الاولوية التي ستنظر فيها لجنة مركز المرأة في دورتها الخامسة والثلاثين	٤ -٤٧	٣
ألف - المساواة : النساء الضعيفات ، بمن فيهن المهاجرات	٦ -٢٨	٤
١ - الشابات	٦ -١٢	٥
٢ - المسنّات	١٣-١٧	٦
٣ - المعوقات	١٨-٢٠	٩
٤ - المهاجرات	٢١-٢٢	٩
٥ - المرأة المُعيلة للأسرة	٢٣-٢٥	١٠
٦ - مسائل عامة	٢٦-٢٨	١٢

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
	باء - التنمية : الأجهزة الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بإدماج المرأة على نحو فعّال في عملية التنمية ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية	٣٩-٣٨	١٣
	جيم - السلم : اللاجئات والمشردات والأطفال	٣٩-٤٧	١٥
ثالثا -	تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٤/٧٧ المتعلق بتنفيذ إستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة	٤٨-٩٠	١٨
	ألف - الرصد والاستعراض والتقييم	٤٨-٥٤	١٨
	باء - مساهمة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في أعمال لجنة مركز المرأة	٥٥-٥٨	٢٠
	جيم - توصيات لجنة مركز المرأة بشأن دور المرأة ومساهمتها في التنمية ، والتعاون الاقتصادي الدولي ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع	٥٩-٦٣	٢١
	دال - المؤتمر العالمي المعني بالمرأة عام ١٩٩٥ .	٦٤-٦٧	٢٢
	هاء - المشاورة الاقليمية بشأن مشاركة المرأة في الحياة العامة	٦٨-٧٥	٢٤
	واو - حالة المعوقات	٧٦-٧٧	٢٦
	زاي - الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية في عام ١٩٩٤	٧٨-٧٩	٢٦
	حاء - حالة المرأة في أمانات منظومة الأمم المتحدة	٨٠-٨٥	٢٧
	طاء - البرنامج الإعلامي المتعلق بالنهوض بالمرأة .	٨٦-٩٠	٣٢
رابعا -	تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٤/٧٦ بشأن المسنات	٩١-٩٢	٣٣

أولا - مقدمة

١ - منذ أن أيدت الجمعية العامة استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠[(١)] في قرارها ١٠٨/٤٠ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، ما برح الامين العام يقدّم كل سنة تقريرا إلى الجمعية بشأن تنفيذ الاستراتيجيات . ومازالت الجمعية كل سنة تتخذ قرارا على أساس التقرير وتطلب إلى الامين العام أن يقدم تقريرا إلى دورتها التالية بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ أحكام هذا القرار . وقد طلب قرار الجمعية العامة ٧٧/٤٤ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٩ إلى الامين العام أن يقدم تقريرا بهذه الطريقة إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين .

٢ - ومنذ عام ١٩٨٨ مازالت تقارير الامين العام تحتوي على جزأين أساسيين ، على نحو ما هو مطلوب في القرار المتخذ بشأن كل منهما : تقييم للتطورات الاخيرة فيما يتصل بالمواضيع ذات الاولوية التي ستنظر فيها لجنة مركز المرأة في دورتها التالية ؛ وتقرير بشأن الإجراءات المتخذة من أجل تنفيذ استراتيجيات نيروبي ، مع اشارة خاصة إلى النقاط المحددة التي أشارتها الجمعية العامة في قرارها الصادر من الدورة السابقة والتي يتوقع أن يتناول التقرير التقدم المحرز بشأنها . والتقرير الحالي يواصل هذه الممارسة . وفضلا عن ذلك ، طلب قرار الجمعية العامة ٧٦/٤٤ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن المسنات تقديم تقرير مرحلي عن فقرات منطوق ذلك القرار . ونظرا لأن معظم الاعمال المتعلقة بذلك القرار سوف تتم خلال عام ١٩٩١ بوصفها جزءا من الأعمال المضطلع بها بشأن تنفيذ الاستراتيجية التطلعية ، فإن المعلومات بشأن التقدم الواردة في القرار قد أوردت في هذا التقرير ، بدلا من تقديمها بصورة مستقلة .

٣ - وقد أعد هذا التقرير بالتشاور مع مؤسسات منظومة الامم المتحدة .

ثانيا - المواضيع ذات الاولوية التي ستنظر فيها لجنة مركز المرأة في دورتها الخامسة والثلاثين

٤ - تتناول المواضيع ذات الاولوية التي ستنظر فيها لجنة مركز المرأة في دورتها الخامسة والثلاثين في عام ١٩٩١ تحت عناوين المساواة والتنمية والسلم مسألتين مختلفتين لكنهما مترابطتان . وتجري معالجة مشاكل فئات النساء الفرعية التي يمكن

تحديدها تحت عنواني المساواة والسلم . ويجري التركيز هنا على المشاكل المتعلقة بنوع الجنس الخاصة بالنساء اللاتي يعانين ، بسبب ما ينفردن به من خصائص ، لا المشاكل المشتركة بين جميع النساء فحسب ، بل أيضا من مصاعب محددة بسبب أوضاعهن الاجتماعية - الاقتصادية والصحية ، أو أعمارهن ، أو عن وضعهن كأقليات ، أو عن هذه العوامل مجتمعة . ومن بينهن فئات محددة بأنها "ضعيفة" يكون الحصول على فرص متساوية لها وسيلة من وسائل النهوض . ومن بينهن كذلك اللاجئات والنازحات (والأطفال اللاجئون والنازحون) المعرضات بصورة خاصة للخطر بسبب الحروب والمنازعات والكوارث الطبيعية .

٥ - والموضوع الثاني هو تعزيز الآلية الوطنية والإقليمية والدولية للنهوض بالمرأة ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية . والمسألة هنا هي تزويد المؤسسات بالقدرة على الحصول على المعلومات عن العلاقة بين حالة المرأة والسياسة الانمائية الأوسع وتحليل هذه المعلومات واستعمالها . ومن المهام المتوخاة ، كفالة نهج التحليل القائم على نوع الجنس مما قد يمكّن الحكومات من التعرف على مشاكل فئات فرعية محددة من النساء ومعالجتها .

ألف - المساواة : النساء الضعيفات ، بمن فيهن المهاجرات

٦ - أشارت استراتيجيات نيروبي التطلعية[(١)] في جزئها المعني بـ "المجالات التي موضع اهتمام خاص" (انظر الفصل الرابع) إلى عدد من مختلف فئات النساء . ورغم هذه الفئات متنوعة وتتفاوت مشاكلها تفاوتا كبيرا ، فإنها تشترك في الحاجة إلى ازالة العقبات المتعددة العناصر التي تواجهها بوصفها فئات ، وإلى التشديد على معالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية لوضعها الضعيف بنتيجة ذلك .

٧ - ونظرا لتعدد الظروف التي تواجهها النساء ، فإن النهج المتبع هو النظر في كل فئة على حدة ثم السعي إلى تحديد السياسات التي تكون مشتركة بين الجميع . أما فئات المرأة الضعيفة التي سينظر فيها في هذا التقرير فستشمل الشابات والمسنات ، والعاجزات ، والمهاجرات ، واللائي يرأسن أسرا معيشية .

٨ - ومن المعترف به بالنسبة لكل فئة ، أن أساس الضعف متعدد الأبعاد ويعكس ترابطا بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والسياسية والثقافية ، وكذلك عامل نوع الجنس . ويتعين التعرّف بدقة على العوامل المحددة التي تؤدي إلى الضعف

في كل حالة بغية تحديد سياسات متناسقة للتوصية بها . وبالنسبة لكل فئة ، بذل جهد للاستفادة من اجتماع خبراء قائم لاستكشاف هذه المسائل . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن التركيز على الفئات سيكون جانبا هاما من جوانب اعداد الموضوع ذي الاولوية تحت اسم التنمية لدورة لجنة مركز المرأة لعام ١٩٩٢ التي ستكون بعنوان "إدماج المرأة في عملية التنمية" . وهكذا ، ستكون أفرقة الخبراء والحلقات الدراسية قد استكشفت كلا من ازالة العوائق ، بوصف ذلك مدخلا في المواضيع ذات الاولوية لعام ١٩٩١ ، والإسهام الايجابي الذي يستطيع أن يقدمه أعضاء كل فريق ، باعتبار ذلك مدخلا لعام ١٩٩٢ .

١ - الشابات

٩ - جرى بحث المسائل المتعلقة بالشابات في حلقة دراسية معنية بإدماج الشباب في المجتمع عقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٠ في توليدو ، باسبانيا ، بوصف ذلك جزءا من أنشطة شعبة الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية في ميدان الشباب . وفي حين أن الشباب لا يؤدي بالضرورة إلى الضعف ، فإن حالة الشابات تختلف عن حالة الشباب في أمور أساسية قد تؤدي إلى الضعف . والحقيقة ، ان كثيرا من مشاكل التمييز التي تبدأ بالنسبة للفتيات عند الولادة قد تستمر إلى نهاية سن الشباب .

١٠ - ان استمرار عمليات التكيّف الاجتماعي القائمة على نوع الجنس ينحو إلى اعطاء المرأة دور الام والزوجة في المنزل ، في حين يثبط نشاطها خارج المنزل وبذلك يحدد للمرأة مركزا ثانويا . كما يولى الذكور أفضلية في غالب الاحيان في الحصول على التعليم والتدريب . ورغم أنه احرز في السنوات الاخيرة تقدم في تسجيل الإناث في المستويين الأول والثاني من التعليم ، فإن نسبة الفتيات إلى الفتيان على النطاق العالمي لم تكد تزداد من ٨٠,٤ من الفتيات في عام ١٩٧٠ إلى ٨١,٦ من الفتيات في عام ١٩٨٤ بالنسبة إلى كل ١٠٠ من الفتيان[٢] . فمثلا ، لا تستطيع ٣٥ في المائة من الفتيات في البلدان النامية الحصول حتى على التعليم الابتدائي في مقابل ٢٢ في المائة من الفتيان . أما معدلات التسجيل في المدارس الثانوية فهي أيضا أدنى من ذلك : ٦٣ في المائة من الفتيات مقابل ٥٢ في المائة من الفتيان هم خارج المدرسة[٣] . وحتى لو حصلت الفتيات على التعليم أو التدريب فإنهن يوجهن عادة نحو المهن التي تعطى للإناث بصورة تقليدية ، وفي ذلك واقع يعطي الافضلية الى استمرار التمييز التقليدي في سوق اليد العاملة .

١١ - وعلاوة على ذلك ، تكون الشابات غالبا في وضع ضعيف في سوق اليد العاملة . فيجري تركيزهن في المهن التي تتطلب مهارات أدنى ، والمهن ذات الأجر الأقل والشهرة الأدنى ، ويعملن في ظروف غير مؤاتية ، وهن في غالب الأحيان أكثر استعدادا لقبول الأعمال غير القانونية أو القيام بأعمال غير معلنة داخل المنزل أو خارجه ، مما لا يتناوله الحساب في الإحصاءات الوطنية . وتصيب البطالة النساء أكثر مما تصيب الرجال . ففي عام ١٩٨٩ مثلا ، كانت النسبة المئوية للشابات العاطلات عن العمل في تسعة من بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي أعلى من الأرقام المماثلة بالنسبة للشباب ، فوصلت ارتفاعا الى ٦٤,٤ في المائة في البرتغال و ٦٧,٤ في المائة في بلجيكا(٤) . كما تؤثر قلة الفرص من حيث التعليم والعمالة على مشاركة الشابات في جميع مستويات صنع القرار .

١٢ - وقد تلقى الفتيات تشجيعا على الزواج والأمومة في وقت مبكّر . فـ ٢٥ في المائة من الفتيات في افريقيا وآسيا وأوقيانوسيا ، مثلا ، متزوجات في سن ١٦ ، وحالات الحمل في سن المراهقة منتشرة(٥) . وفضلا عن ذلك ، فإن الشابات في بعض البلدان قد ينزلقن الى البغاء من أجل البقاء الاقتصادي .

٢ - المُسنّات

١٣ - تنتقل حالة الضعف التي تتعرض لها الشابات الى المُسنّات من حيث أن استمرار انخفاض مستويات التعليم والتدريب ، وقلة عدد المهن المتوفرة لهن ، وانخفاض مستوى الأجور وبالتالي انخفاض مستوى المعاش التقاعدي ، في حال وجوده ، تُعرّض المُسنّات بصورة خاصة الى الفقر . وتعتبر العزلة الاجتماعية ، والاهمال وسوء الصحة (بما في ذلك قدر كبير من الإعاقة) عوامل تُميّز في كثير من الأحيان وضع المُسنّات . وفي الوقت نفسه ، تشكل المُسنّات اللائي يزداد عددهن بين السكان بالنسبتين المطلقة والمئوية على السواء ، موارد بشرية قيّمة لا تستخدم لأغراض التنمية في الوقت الحاضر استخداما كافيا .

١٤ - وتعيش النساء في كثير من البلدان عمرا متوقعا أطول ، ويشكلن ما يزيد عن نصف عدد السكان المسنين في العالم . فإذا كان عدد النساء اللائي بلغ عمرهن ٦٠ عاما فما فوق قد تجاوز في عام ١٩٨٠ عدد الرجال من فئة الأعمار ذاتها ب ٤٥,٥ مليون امرأة فمن المتوقع أن يتجاوزن عدد نظرائهن من الرجال ب ٧٤ مليون امرأة بحلول عام ٢٠٢٥ . وكما يتضح من الجدول ١ ، يتجاوز عدد النساء عدد الرجال في البلدان المتقدمة النمو

والبلدان النامية على حد سواء وبخاصة في الدول المتقدمة النمو . وثمة أسباب عديدة تفسر امتداد العمر المتوقع للمرأة لفترة أطول من عمر الرجل ، من جملتها زيادة المقاومة البيولوجية لدى المرأة . وفي الوقت نفسه ، توجد عوامل مثل إساءة استعمال الرجال للكحول والتبغ ، والأضرار المهنية ، والأمراض المتصلة بالتوتر النفسي ، وهي تسهم ، في تقصير العمر المتوقع للرجل . إلا أنه لا بد من الاشارة الى أن انخفاض مركز المرأة بالنسبة لمركز الرجل ، وتمتعها بخصوبة عالية وافتقارها الى العناية الطبية الأساسية . كل هذه العوامل تجعل عمر المرأة أقل من عمر الرجل بصورة عامة .

الجدول ١ - نسبة النساء الى الرجال (أ) في أقل المناطق نموا وأكثر المناطق نموا ، ١٩٧٥ و ٢٠٢٥

الفئة العمرية	١٩٧٥		٢٠٢٥	
	المناطق النامية	المناطق المتقدمة النمو	المناطق النامية	المناطق المتقدمة النمو
٦٠ - ٦٩	٩٦	٧٤	٩٤	٧٨
٧٠ - ٧٩	٨٨	٦٢	٨٦	٧٥
٨٠ +	٧٨	٤٨	٧٣	٥٣

المصدر : استنادا الى تقديرات واسقاطات السكان حسب الجنس والعمر ، ١٩٥٠ - ٢٠٢٥ ، التي أعدتها شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة .

(أ) عدد الرجال لكل ١٠٠ امرأة من نفس الفئة العمرية .

١٥ - ويتمثل المصدران الرئيسيان لضعف المُسنّات في انعدام الأمن الاقتصادي واعتلال الصحة . ففيما يتعلق بالأمن الاقتصادي ، لا تزال برامج الضمان الاجتماعي ، حيثما وجدت ، تميل الى ترجيح كفة الرجل . ولا تحصل الباقيات على قيد الحياة بعد وفاة أزواجهن على وجه الخصوص على استحقاقات كافية . ونادرا ما تشمل برامج الضمان الاجتماعي الأشخاص العاملين في القطاعات غير الرسمية بما في ذلك الزراعة ، والتجارة الصغيرة والأعمال المنزلية ، وهي قطاعات تضم نسبة عالية من النساء . وإن عملية

تفكك الأسرة ، وقصر العمر المتوقع للرجل بالاقتران مع فوارق العمر لدى الزواج ، تتضافر في كثير من الأحيان لترك كثير من المُسنّات دون دعم اقتصادي كاف . وعندما تبدأ المشاكل الصحية المتصلة بالعمر في الظهور ، تتفاقم المساوئ النسبية للمُسنّات . وفي حين يتلقى الرجال على وجه العموم الرعاية من قبل زوجاتهم ، يتوجب على النساء اللائي يبقين عادة على قيد الحياة بعد وفاة أزواجهن أن يعتمدن على أقربائهن الأصغر سنا أو على أصدقائهن أو على المجتمع المحلي . ولهذا غالبا ما تُعطى الخدمات الصحية والاجتماعية القائمة على المجتمع المحلي والمعنية بالمُسنّات والمعوقات ، الأولوية العليا لدى إعداد السياسة ذات الصلة ، باعتبار أن تلك العوامل تسهم في النهوض بمركزهن . وسوف يتم سبر بعض تلك الأبعاد في مؤتمر دولي معني بشيخوخة السكان من المقرر عقده في اليابان في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ تحت رعاية شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة .

١٦ - وسوف يجري تحليل إضافي لدور المرأة المُسنّة في التنمية ، في اجتماع لفريق خاص من الخبراء سوف يُنظم في عام ١٩٩١ في إطار التحضير للموضوع ذي الأولوية المتعلق بالادماج في التنمية استجابة لطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوارد في قراره ٣٨/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ ، ولقرار الجمعية العامة ٧٦/٤٤ .

١٧ - وفي ضوء اشتداد الحاجة الى البيانات عن المُسنّات والمسنين ، ورغبة في دراسة هرم السكان ، فقد بدأ مكتب الأمم المتحدة الاحصائي العمل في جمع احصاءات شاملة عن الشيخوخة وهو يعتزم في عام ١٩٩٣ اصدار عدد خاص من "الحولية الديموغرافية" عن الشيخوخة وجدولا احصائيا عن الشيخوخة لابراز النتائج الرئيسية . وكجزء من التحضيرات لهذه المنشورات ، تم ارسال استبيان عن الشيخوخة الى المكاتب الاحصائية الوطنية الى جانب الاستبيانات العادية بالنسبة "للحولية الديموغرافية" ويطلب هذا الاستبيان بيانات من كل بلد عن التوزيع العمر ، وحجم الأسرة ، وترتيبات المعيشة ، والعجز ، مع اشارة خاصة ، الى مشاكل واحتياجات المُسنّات والمسنين . وطلب تقديم كل من هذه الجداول حسب السن والجنس . وبالاضافة الى نشر البيانات في "الحولية الديموغرافية" لعام ١٩٩٠ ، تجري خطط حاليا لنشر البيانات على أشرطة وأقراص الحاسوب .

٣ - المعوقات

١٨ - يتعرض المعوقون من كلا الجنسين الى التمييز . إلا أن وضع المعوقات أسوأ على نحو مضاعف من حيث التعليم والعمالة والتأهيل والدعم العام للدخل . وعلاوة على ذلك ، فإن فرص المعوقات في الزواج وتأسيس أسرة خاصة بهن أقل ، إذا قورنت بالفرص المتاحة للمعوقين .

١٩ - وقد نُظر في هذه المسألة في حلقة دراسية شاركت في تنظيمها شعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للمعوقين ، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، انعقدت في فيينا في الفترة من ٢٠ الى ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ بدعم فني من شعبة التنمية الاجتماعية ودعم مالي من صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمعوقين . وكان المشتركون على وجه العموم من المعوقات من المنظمات غير الحكومية التي تعالج مسائل الاعاقة ، فضلا عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية بهذه المسائل ، مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية . وناقشت الحلقة الدراسية العوامل المتصلة بالإعاقة بين النساء والمدى الذي توجد فيه اختلافات بين المعوقين من كلا الجنسين . وركّزت على المشاكل المتصلة بتوفير الخدمات العامة للمعوقات من حيث الصحة والضمان الاجتماعي والتعليم والتدريب المهني والتأهيل والعمل . وانصب الاهتمام في هذا الصدد على تصميم الخدمات اللازمة لتلبية الاحتياجات الخاصة بالمعوقات حتى الى ما يتجاوز احتياجات المعوقين بصورة عامة . وتم التأكيد على أهمية تمكين المعوقات من الحصول على تلك الخدمات وغيرها على قدم المساواة مع المعوقين .

٢٠ - وتناولت الحلقة الدراسية أيضا بحث العوامل الاجتماعية المتعلقة بقبول الاعاقة لدى المرأة وكيفية تعديلها لتتيح العيش الذاتي والمستقل فضلا عن الزواج وحياة الأسرة . وانصب التركيز في هذا المجال على ازالة الأفكار النمطية حيال المعوقات وتوفير الهيكل الضروري الذي يمكن فيه للمعوقات بلوغ استقلالهن الذاتي وتحقيق الذات .

٤ - المهاجرات

٢١ - نوقشت المسائل المتعلقة بضعف المهاجرات في اجتماع لفريق الخبراء الاقاليمي المعني بالمهاجرات ، نظمته شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة ، انعقد في سان

مينياتو في ايطاليا في آذار/مارس ١٩٩٠ . وما فتئت هجرة النساء بمن فيهن بصورة مستقلة والمهاجرات للالتحاق بأسرهن على حد سواء تتزايد تدريجيا ا ارجاء العالم . ولسوء الحظ لا توجد ، على العموم احصاءات مقارنة عن هجرة احصاءات الهجرة ، على غرار كثير من الاحصاءات الاخرى ، لا ترد مبوبة على أ الجنس . وتعتبر النسبة المئوية للمولودين في الخارج من سكان بلد ما تقريبيا جيدا باعتبار أن الولادة في الخارج تعتبر عادة دليلا على هجرة وتشير عدة دراسات اجريت في اوروبا الغربية الى تصاعد نسبة المهاجرات . اتجاه متصاعد بشدة في جميع البلدان تقريبا ، من متوسط ٣٠ في المائة في ا الى ٤٥ في المائة في الثمانينات . وتشير التوقعات الى أن المرأة ستشكا الاعظم من السكان المولودين في الخارج في الاجلين المتوسط والطويل (٦) . المهاجرات للتمييز بوصفهن نساء وبوصفهن مهاجرات على حد سواء من الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية ، ولاسيما اذا هاجرن الى بلدان لا توجد ف قانونية تقضي بالمساواة بين الرجال والنساء أو يسود فيها مفهوم تقليدي دور المرأة في المجتمع .

٣٢ - وفي الوقت نفسه ، عندما تنتقل المرأة الى بلدان يكون فيها مركزها مركزها في موطنها الأم ، تعتبر الهجرة خطوة نحو تحسين وضع الفرد . إذ يمك أن تُنشئ لنفسها مفهوما ذاتيا مختلفا وتسعى الى تحقيق طموحات شخصيا بالاستقلال الاقتصادي . أما بالنسبة للزوجين المهاجرين فإن الهجرة قد تستتب تغييرات في العلاقات العائلية وقد تفضي الى منازعات وخيبات أمل . وتتمثل هنا في تكييف كل من الرجل والمرأة على القواعد والمعايير الجديدة وال أنهما يدركان ويمارسان تلك الحقوق . وتعد البرامج الرامية الى تسهيل عمل عن طريق توفير التدريب اللغوي فضلا عن عمليات التكييف الاخرى وسائل للقضاء من المشاكل .

٥ - المرأة المُعيلة للاسرة

٣٣ - يزداد عدد الاسر المعيشية التي تعولها المرأة في سائر أرجاء ا والعوامل التي تسهم في هذه الزيادة هي ازدياد اشتراك المرأة في اليد الع يتيح لها امكانية الحصول على الاستقلال الاقتصادي ، وتصاعد هجرة الرجال الر بحثا عن العمل ، وارتفاع مستوى الانفصال الزوجي ، فضلا عن زيادة الاسر المع تُعيلها المرأة بين النساء اللائي يبقين على قيد الحياة بعد وفاة أزواجه

أظهر الأساس الذي تقوم عليه اعالة المرأة للأسر اتجاها نحو التغير من أسر تعولها في معظم الأحيان أرامل الى أسر تعولها مطلقات أو عانسات . وتتراوح النسبة المئوية لمجموع الأسر المعيشية التي تعولها تبعا للبلد ، من متوسط عالمي يقارب ٢٠ في المائة الى ٣٠ في المائة الى نسبة عالية تبلغ ٤٠ في المائة الى ٥٠ في المائة . وتميل كفة الأسر المعيشية التي تعولها المرأة على الأرجح نحو الفقر في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء أكثر من الأسر التي يعولها الرجل ولاسيما في البلدان التي تتسم فيها نظم الدعم الاجتماعي بالضعف . والواقع ان الأسر المعيشية التي تعولها الاناث بدأت في أن تشكل نواة لما كان يطلق عليه "تأنيث الفقر" .

٣٤ - ينشأ ارتفاع حدوث الفقر نسبيا في الأسر المعيشية التي تعولها المرأة من أنه لا يوجد في هذه الأسر المعيشية عادة سوى شخص واحد قادر على كسب الرزق يقع على عاتقه كذلك حمل العبء الكامل لرعاية الأطفال والمعالين . وان الجهد الرامي لتحقيق توازن بين هذين الدورين في مناخ تعتبر فيه امكانية وصول المرأة الى سوق العمل هو أقل من الامكانية المتوفرة للرجل ، مما يفرض عليها عادة قبول وظائف أقل أجرا ، يعني أنه من الصعب على المرأة الاضطلاع بأي من الدورين بصورة فعالة . وبالمثل فإن انعدام امكانية حصول المرأة على الخدمات التقنية والاقتصادية ، فضلا عن عوامل الانتاج الأخرى يمكن ان يمنعها من كسب مورد مقبول من الزراعة أو العمل الذاتي . وبالنسبة لكثير من النساء يتمثل الخيار في المفاضلة بين أمرين : العمل أو رعاية المعالين ؛ ويرافق ذلك في كثير من الأحيان مشاكل نفسية أو اجتماعية . وتتوقف الدرجة التي تحدث فيها تلك الحالة على فعالية نظم الدعم سواء قدمت من داخل الأسرة أو من قِبَل المجتمع المحلي أو الدولة . ويسود الاعتقاد بأن تلك المشاكل تختلف في البلدان المتقدمة النمو عنها في البلدان النامية حيث يفترض ان توفر الأسر الكبيرة الدعم الاجتماعي للأسر المعيشية التي تعولها المرأة ، ولكن هذا الافتراض ما زال يفتقر الى برهان .

٣٥ - وسوف تجري دراسة المشاكل المحددة المتعلقة بالأسر المعيشية التي تعولها المرأة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء في اطار اجتماع سوف يعقده فريق خبراء نهائي معني بالمرأة الضعيفة في فيينا في الفترة من ٢٦ الى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

٦ - مسائل عامة

٣٦ - تنبغي الاشارة الى أن للضعف خاصية تراكمية كثيرا ما تترابط أو تتداخل فيها خصائصه المميزة وينتج أثر مضاعف عن كوّن المرأة مُسنة أو شابة معوقة أو معيلة لأسرة لأنه ينطوي في كثير من الاحيان على الفقر والاهمال والعزلة الاجتماعية . ويمكن النظر الى بعض مشاكل الضعف من منظور سياسة اجتماعية شاملة أكثر من النظر اليها من منظور سياسات معنية بفئات معينة . وان الإحجام عن ذلك قد يتمخض عن منافسة لا ضرورة لها بين الفئات المختلفة على الموارد العامة الشحيحة .

٣٧ - وان المساوئ الناشئة عن الضعف يمكن ان تمنع المرأة من الاشتراك الفعال في التنمية . وان ادراك أسس المشكلة من منظور محدد يستند الى نوع الجنس ، إنما يمثل خطوة أولى صوب اعداد استراتيجيات وسياسات وبرامج تهدف الى تعزيز الادماج الكامل لجميع النساء الضعيفات في عملية التنمية .

٣٨ - وسوف يبحث فريق الخبراء المعني بالنساء المستضعفات المقرر انعقاده في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ العوامل المشتركة التي تبرز عدم قدرة المرأة على الاحتمال وأنواع الاجراءات ، العامة أو الخاصة ، التي من شأنها أن تساعد على تخفيف آثار هذه العوامل . وسوف يبحث الاجتماع نتائج المناقشة المتعلقة بتلك المجموعة المحددة ويسعى من أجل التوصل إلى استنتاجات عامة . وسوف تشكل نتائج هذا الاجتماع ، بالاضافة إلى التوصيات المتعلقة بتلك المجموعة المحددة ، أساسا للتقرير الذي سوف يقدم إلى لجنة مركز المرأة في دورتها الخامسة والثلاثين .

باء - التنمية : الاجهزة الوطنية والاقليمية والدولية المعنية بإدماج المرأة على نحو فعال في عملية التنمية ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية

٣٩ - في عام ١٩٨٨ نظرت لجنة مركز المرأة في مسألة تعزيز الاجهزة الوطنية تحت عنوان المساواة ، حيث انصب التركيز على بحث دور الاجهزة الوطنية وهياكلها . وسوف تنظر الدورة الخامسة والثلاثون المقرر انعقادها في عام ١٩٩١ في الجوانب الانمائية لهذه المسألة ، مع التركيز على السبل التي يمكن بواسطتها تعزيز الاجهزة الوطنية وذلك بتدعيم المؤسسات الاقليمية والدولية . وسوف يحظى دور المنظمات غير الحكومية على جميع المستويات في هذه العملية بالاهتمام .

٣٠ - وخلال عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، تم انشاء ما يزيد عن ٥٠ في المائة من الاجهزة الوطنية الحالية . ويعد ذلك أحد العوامل التي ساهمت في فعالية العقد . ويتنوع الهيكل المحدد وفقا للسياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي لكل بلد ، ولكن تم التسليم بوضوح بضرورة إنشاء جهاز وطني . وفي عام ١٩٨٩ ، تضمن "دليل الاجهزة الوطنية" الذي تنشره شعبة النهوض بالمرأة التابعة لمكتب الامم المتحدة في فيينا معلومات عن الاجهزة الوطنية في ٩١ بلدا مشفوعة ببيانات إضافية عن ٣٧ بلدا ، أي ما مجموعه ١٢١ بلدا . وذلك بالمقارنة مع ٧١ بلدا تضمنتها طبعة الدليل في عام ١٩٨٨ . ويجري حاليا استكمال هذا الدليل .

٣١ - وفي عام ١٩٨٨ استنبطت الاسس التي تم على أساسها النظر في دور وأهداف الاجهزة الوطنية ومهامها الرئيسية من الحلقة الدراسية المعنية بالاجهزة الوطنية لرصد وتحسين حالة المرأة ، المعقودة في فيينا في أيلول/سبتمبر وتشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ والحلقة الدراسية التقنية المعنية بنظم المعلومات للاجهزة الوطنية المعقودة أيضا في فيينا في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . وأكدت الحلقة الدراسية الاخيرة ، بصفة خاصة ، على أهمية تطوير نظم المعلومات من أجل تحقيق فعالية الاجهزة الوطنية ، بما في ذلك تطوير واستخدام مؤشرات إحصائية شاملة على الصعيد الوطني فيما يتعلق بمركز المرأة . كما تم التركيز أيضا على جدوى تبادل المعلومات بين الاجهزة الوطنية ، على الصعيدين الثنائي أو المتعدد الأطراف بشأن المسائل موضع الاهتمام المتبادل ، بما في ذلك معلومات عن السياسات والتدابير .

٣٢ - وتتسم المهمة الرئيسية للاجهزة الوطنية بالاهمية من أجل : تعزيز النهوض بالمرأة وذلك بضمان ادماج اهتمامات المرأة في كافة السياسات والبرامج الوطنية ذات الصلة . إن الجمع بين الدعوة والتحليل التقني الدقيق ، يتيح للجهود الوطنية المبذولة من أجل التنمية ترك آثار إيجابية على المرأة وتعزيز النهوض بالمرأة على نحو فعال .

٣٣ - وللاجهزة الوطنية نماذج كثيرة . ففي بعض البلدان ، أنشئت وحدة للمرأة (غالبا ما تكون على المستوى الوزاري) في مكتب رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية . وفي بلدان أخرى أنشئت شعبة للمرأة في وزارة رئيسية (عادة ما تكون وزارة الشؤون الاجتماعية) . واتخذت في بعض البلدان ، شكل وزارة مكتملة المعالم أو مكتب أمين المظالم . وثمة ممارسة عامة في بعض البلدان وهي تحديد منظمة غير حكومية بوصفها الجهاز الوطني . ومهما كان الشكل الذي تتخذه الاجهزة الوطنية فإن الاجهزة الوطنية

الناجحة تتسم بسمتين هما : قدرتها على حشد المعلومات ووصولها بطريق مباشر الى صانعي القرارات . وبايجاز ، فإن الأجهزة الوطنية واضحة للعيان على الصعيد السياسي ولها شبكات رسمية وغير رسمية في القطاعين العام والخاص ، فضلا عن تعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية ومع حركات المرأة على صعيد القاعدة الشعبية .

٣٤ - وبدءا بتوافق الآراء حول دور ومهمة الجهاز الوطني ، اللذين ينعكسان في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٨/٣٠ ، المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٨ ، فضلا عن التوصيتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين الواردتين في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٠/١٥ ، المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ ، سوف يركّز تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والثلاثين على زيادة دور الجهاز الوطني فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة بوصفها أداة للتنمية وعلى تحديد الآليات الاقليمية والدولية لتقديم المساعدة إلى الجهاز الوطني .

٣٥ - ويتطلب تشغيل الأجهزة الوطنية على نحو فعال دعم الحكومة من حيث توفير الموارد والدعاية بشأن أعمالها . ونتيجة لأنشطة التعاون التقني ، فضلا عن المعلومات الأخرى ، من الواضح أن معظم الاجهزة الوطنية يفتقر الى أحد هذين الأمرين أو الى كليهما . وتفتقر الأجهزة الوطنية النموذجية الى موارد بشرية وتقنية كافية لتوفير قاعدة المعلومات التي لابد أن تستند اليها الرؤية السياسية والقدرة على تعبئة الدعم . وهي أجهزة صغيرة وتفتقر الى المعدات والموظفين المدربين وغالبا ما تكلف لها أهداف متنوعة .

٣٦ - والموارد العامة محدودة دائما فإذا أريد للجهاز الوطني أن يعمل ، فمن الضروري أولا تقييم الموارد المتوفرة بالنسبة للموارد المطلوبة من حيث التمويل والمهارات الفنية ، وإدارة المعلومات ، والتخطيط والموازنة وتحديد مجموعة الأولويات في سياق الهدف النهائي . وينبغي التركيز بصفة خاصة حول إنشاء قاعدة معلومات شاملة تسمح بالرصد الاجتماعي لحالة المرأة وتحرز من ثم نتائج حقيقية ملموسة .

٣٧ - وبما أن إدماج المرأة في عملية التنمية هدف عالمي ، فإن تحقيقه يعتمد الى حد كبير على بذل جهود دولية مشتركة . ويمكن أن تساهم الخبرة المكتسبة في البلد المختلفة ، فضلا عن الخبرة المكتسبة على الصعيدين الاقليمي والدولي ، الى حد كبير في تشغيل الجهاز الوطني على نحو فعال في بلد ما . فالمسألة هي كيف يمكن حشد هذه

الدعم الدولي بطريقة عملية متسقة تتناسب فعاليتها مع تكلفتها . والخطوة الاولى هي تحليل السياسات والاجراءات والاساليب الدولية الحالية للمساعدة المقدمة الى الاجهزة الوطنية وتنسيقها مع الجهود الوطنية .

٣٨ - واستنادا الى النشاط المشترك بين صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة وشعبة النهوض بالمرأة ، يبذل حاليا جهد لتقييم الاحتياج الى المساعدة المطلوبة للاجهزة الوطنية في كافة المناطق ، والقيام عن طريق المشاورات غير الرسمية ، بتحديد نهج متسقة بين منظمات التعاون الانمائي ، الثنائية والمتعددة الاطراف على حد سواء . وسوف توفر نتائج سلسلة الحلقات الدراسية التقنية المعنية بالاجهزة الوطنية في سياق المسائل المحددة ، واجتماعات أفرقة الاجهزة الوطنية على الصعيدين الاقليمي والعالمي على حد سواء ، والجهود التحليلية التي تبذلها بلدان فرادى والبعثات الاستشارية ، الاسس الحقيقية للاستعدادات لهذه المواضيع .

جيم - السلم : اللاجئات والمشردات والاطفال

٣٩ - لايزال موقف الاشخاص اللاجئين والمشردين مثيرا للاسى . ووفقا للتقديرات المتوفرة حاليا يتراوح عدد اللاجئين في العالم بين ١٤ و ١٥ مليون نسمة تقريبا بل ربما يكون عدد المشردين أكبر من ذلك . ومعظمهم من النساء والاطفال . ويمكن أن تكون حالتهم صعبة بصفة خاصة لانهم لا يواجهون فقط محنة إجتثاثهم من جذورهم الذي غالبا ما يتصل بالنزاعات المسلحة ، بل أنهم محرومون أيضا من الروابط الاسرية والمجتمعية المعتادة ، كما انهم يُضطرون أيضا الى مواجهة تغيير مفاجئ في أدوارهم الاجتماعية - الاقتصادية وفي مراكزهم أيضا . ولم يحدث إلا مؤخرا ، خلال عقد الامم المتحدة للمرأة ، أن تم التسليم بأن اللاجئات والمشردات واللاجئين والمشردين من الاطفال جديرون بعناية خاصة .

٤٠ - ولقد اعتمدت اللجنة التنفيذية لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين قرارات شتى تطالب بزيادة الاهتمام بالموارد والاحتياجات المحددة للاجئات . وانصب التركيز بصفة خاصة على عجز اللاجئات والاطفال اللاجئين عن التحمل في مجالات الامن ، ولاسيما المجالات ذات الصلة بإساءة المعاملة جنسيا وجسديا وبالاستغلال . وجرى التشديد على الموارد والخبرات التي تمثلها اللاجئات وضرورة تعزيز مشاركتهن في تخطيط وتنفيذ برامج الحماية والمساعدة ، وذلك بغية ضمان توصلهن على نحو منصف الى مزايا تلك الانشطة .

٤١ - ولتحليل تلك المسائل ، عقدت شعبة النهوض بالمرأة بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبدعم مالي من صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة في تموز/يوليه ١٩٩٠ اجتماعا لفريق من الخبراء . ونوقشت احتياجات اللاجئات والمشردات والأطفال اللاجئين والمشردين في اطار أربع فئات رئيسية هي : مسائل الحماية ، ومسائل المساعدة ، وإيجاد حلول دائمة والمشاركة في صنع القرار . وبما أن للمشردات والأطفال المشردين مركز قانوني مختلف عن مركز اللاجئين ، تمت معالجة شؤونهم على نحو منفصل .

٤٢ - وسلم الاجتماع بأنه لابد من احترام الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاجئات . وينطوي هذا على ضمان الامتثال ليس فقط بأحكام اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ ذي الصلة بمركز اللاجئين ، بل أيضا بأحكام اتفاقية عام ١٩٦٩ التي أبرمتها منظمة الوحدة الافريقية والمتعلقة بالجوانب الخاصة لمشاكل اللاجئين في افريقيا ، واتفاقيتي جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكوليهما الاضافيين لعام ١٩٧٧ والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان لعام ١٩٦٦ . وإضافة الى مشاركة جميع اللاجئين الآخرين في الاحتياجات الأساسية يتطلب اللاجئون من الأطفال واللاجئات احتياجات حماية خاصة فيما يتعلق بتحديد مركزهم ، وحمايتهم من إساءة المعاملة جنسيا وجسديا ومن الاستغلال ، فضلا عن حمايتهم من التمييز . وتلك صكوك محايدة من حيث نوع الجنس ، وفيما يتعلق بتطبيقها ربما تواجه المرأة صعوبة في الحصول على نفس مركز اللاجئين مثل الرجال ، ولا يتحقق ذلك في أغلب الاحيان إلا على أساس مبدأ وحدة الأسرة الذي يسفر في إطاره منح مركز اللاجئين لرجل ينتمي الى أسرة عن منح ذلك المركز للزوجة والأطفال . وفي أغلب الاحيان لا يعتبر التمييز على أساس نوع الجنس بوصفه سببا مقبولا من أجل الحصول على مركز اللاجئ . ولقد تبين أن الافتقار الى أشخاص متدربين متعاطفين يتولون إجراء المقابلات ، ولاسيما من النساء ، يعد سببا لتحفظ النساء في تعداد تجاربهن مما قد يبرر استحقاقهن للحصول على مركز لاجئات .

٤٣ - وإضافة الى الاحتياجات الأساسية المشتركة بين جميع اللاجئين الآخرين ، يحتاج الأطفال اللاجئون والنساء اللاجئات الى حماية خاصة تعكس نوعهم وأعمارهم : فهم يحتاجون الى الحماية ضد إساءة المعاملة الجنسية والجسدية وضد الاستغلال والى الحماية ضد التفرقة على أساس النوع . وفيما يتعلق بالمساعدة المادية ، تدعو الحاجة الى ضمان توصل النساء الى اللوازم مثلما يتوصل اليها الرجال .

٤٤ - وثمة إدراك متزايد مفاده أنه لابد من استكمال الأنشطة التي تركز على الإغاثة ، والملائمة لمرحلة الطوارئ بالنسبة لحالات اللاجئين بنهج موجهة نحو التنمية

في حالات اللاجئين على الأجل الطويل وذلك بغية تعزيز الاعتماد على الذات . وينبغي اعتبار اللاجئات عناصر تعمل على تحقيق التنمية بدلا من إعتبارهن مجرد مستفيدات سلبيات من البرامج . وينبغي بحث المساعدة في شتى المجالات في سياق إنمائي يؤكد ، وفقا لاستراتيجيات نيروبي التطلعية ، انه ينبغي تمكين جميع النساء بغض النظر عن أحوالهن من ممارسة امكانياتهن على النحو الأوفى من أجل تحقيق نمو الفرد والمساهمة في المجتمع . وينبغي إيلاء اهتمام خاص بالتنمية وتنويع التعليم والتدريب والفرص الاقتصادية التي ترمي الى إيجاد حل دائم وملائم .

٤٥ - إن الحلول الدائمة هي محط التركيز الرئيسي لبرامج اللاجئين . وسواء أكان الحل هو العودة الطوعية إلى بلد المنشأ ، أو الاستيطان في بلد اللجوء الأول أو إعادة الاستيطان في بلد ثالث ينبغي بذل جهد لإشراك النساء في عملية الاختيار ووضع شروط ملائمة لتسهيل انتقالهن . ويمكن أن يتضمن ذلك إعادة بناء المساكن والهياكل الأساسية في بلد المنشأ ، وتوفير التدريب والمواد أو استحداث برامج للتعجيل بعملية التكيف .

٤٦ - والمهمة الحاسمة هي ادماج اللاجئات بوصفهن شركات على أكمل وجه يعملن بنشاط في عملية تقييم الاحتياجات ، وبرامج التخطيط ، وتحديد حلول صحيحة دائمة وتنفيذها . إن مشاركة النساء في إدارة شؤون حياتهن ، سواء في معسكرات أو في مراكز أخرى للاجئين ، تزيد من فعالية البرامج كما أنها تترك أثرا دائما على النساء أنفسهن .

٤٧ - ومع أن المجتمع الدولي سلّم صراحة بضرورة توفير الحماية الدولية ، والمساعدة والسعي من أجل إيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين ، بما في ذلك النساء والأطفال ، وحدد وكالات دولية لتنفيذ تلك المهام ، فقد حدث نفس التسليم والتحديد فيما يتعلق بمحنة المشردين . وبما أن معظم المشاكل التي تواجهها اللاجئات واللاجئون من الأطفال تعد مشاكل عامة بالنسبة للمشردات والمشردين من الأطفال ، من الضروري أن يتصدى المجتمع الدولي لهذه المسألة بوصفها أمرا يتسم بالاهمية . ومن غير المحتمل أن تتلقى المشردات والمشردون من الأطفال الحماية والمساعدة التي يحتاجون إليها ويستحقونها دون إيلاء الاهتمام بشؤونهم على نحو كاف .

ثالثا - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٧/٤٤ المتعلق بتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة

ألف - الرصد والاستعراض والتقييم

٤٨ - أجرت لجنة مركز المرأة في دورتها الرابعة والثلاثين الاستعراض والتقييم الخمسيين لتنفيذ استراتيجية نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠ ، وكذلك الرصد الذي يجرى مرة كل سنتين . وبموجب ما هو مطلوب في إطار نظام الإبلاغ الشامل للرصد والاستعراض والتقييم ، استند الاستعراض إلى تقرير من الأمين العام اعتمد على التقارير الوطنية والمواد التي قدمتها المنظمات غير الحكومية ، ومدخلات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، والإحصاءات الدولية ، ونتائج نظر لجنة مركز المرأة في المواضيع ذات الأولوية (E/CN.6/1990/5) . وقدم التقرير صورة عن التغيرات التي حصلت منذ مؤتمر نيروبي . وحددت اللجنة ، على أساس التقرير ، العقبات التي تعترض تنفيذ الاستراتيجيات ، وقدمت توصيات لاتخاذ التدابير الفورية للتغلب على تلك العقبات . كما حددت اللجنة المواضيع ذات الأولوية التي ستنظر فيها خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٦ . واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستنتاجات والتوصيات في قراره ١٥/١٩٩٠ .

٤٩ - وخلصت اللجنة إلى أن وتيرة التقدم تباطأت تباطؤا يهدد تحقيق الأهداف المتفق عليها في نيروبي بسبب مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية ، وذلك رغم استمرار تحقيق بعض التقدم . ويتعين اتخاذ تدابير في مجالات رئيسية لإزالة العقبات المباشرة والإسراع بالتالي في إجراء التحسينات .

٥٠ - وجرى التأكيد على دور التعليم في التقليل من استخدام القوالب الجامدة بشأن أدوار المرأة في المجتمع ، وبشأن تزويد المرأة بالمهارات اللازمة لمشاركتها في الحياة الاقتصادية والسياسية . وفي هذا الصدد ، ينبغي اتخاذ التدابير المناسبة لضمان وصول المرأة إلى التعليم وتحسين نوعيته ، بما في ذلك إصلاح نظم التعليم النظامي وغير النظامي على جميع المستويات ، وتشجيع التغيير في الممارسات النفسية والاجتماعية والتقليدية التي تشكل أساس العقبات الفعلية التي تعترض تقدم المرأة . وينبغي بذل جهود خاصة لإزالة جميع الفوارق المتصلة بنوع الجنس في محو الأمية بين الكبار بحلول عام ٢٠٠٠ . وينبغي أن تنجز الحكومات بحلول عام ١٩٩٥ ، إذا أمكن ،

تنقيح الكتب المدرسية وفقا للقوانين والممارسات الوطنية ، من أجل حذف ما بها من نصوص تتسم بالتحيز لنوع الجنس . وينبغي بالتالي مواصلة بذل الجهود لضمان تكافؤ الفرص التعليمية والتدريبية على جميع المستويات . وينبغي كذلك تشجيع إتاحة المواضيع العلمية والتكنولوجية للمرأة .

٥١ - وهناك مجال عمل شان يتمثل في تعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد على أساس المساواة ، فالاقتصاد لا يزال يتسم بالتمييز في مجال العمل ، وعدم المساواة في فرص التدريب ، وعدم تساوي الأجر لقاء العمل المتساوي وضيق آفاق التطور الوظيفي وانعدام مشاركة النساء الكاملة في صنع القرارات . وينبغي تجديد محاولة سد الفجوة بين أجور الرجال والنساء بحلول عام ١٩٩٥ إذا أمكن ، واتخاذ تدابير خاصة لمعالجة المبدأ الذي يقضي بالأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي ، بما في ذلك قياس القيمة الاقتصادية للعمل الذي تقوم به المرأة دون أجر . ولهذا الغرض ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تنجز عملها المتعلق بالجوانب المنهجية لقياس عدم تكافؤ الأجور بين الرجال والنساء ، والأعمال التي لا يدفع لقاءها أجر والأعمال في القطاع غير المنظم ، وينبغي لها أن تنشر دراسات البلدان التي يجري فيها مثل هذا القياس .

٥٢ - إن تمثيل المرأة تمثيلا ناقصا بشكل كبير في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية يحتاج للمعالجة نظرا إلى أنه يشكل عقبة رئيسية أمام التقدم . وينص قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/١٩٩٠ على أنه ينبغي لكل من الحكومات والأحزاب السياسية ونقابات العمال والجماعات المهنية وسائر الجماعات التمثيلية أن تنشد بلوغ أهداف هي زيادة نسبة النساء في المناصب القيادية بما لا يقل عن ٣٠ في المائة بحلول عام ١٩٩٥ ، بغية تحقيق تكافؤ التمثيل بين النساء والرجال بحلول عام ٢٠٠٠ ، كما ينبغي لها أن تنشئ برامج توظيف وتدريب لإعداد النساء لشغل هذه المناصب . وينبغي للأمانة العامة للأمم المتحدة أن تواصل ، بالتعاون مع المؤسسات الأخرى ومع الحكومات ، إقامة وتعميم قاعدة معلومات يمكن الوصول إليها بشأن تكوين هيئات صنع القرار العليا على المستويات الوطني والإقليمي والدولي حسب نوع الجنس ، وأن تساعد الحكومات الوطنية على إنشاء قواعد بيانات من هذا القبيل .

٥٣ - ومع أن اللجنة لم توص بتغيير نظام الإبلاغ الشامل إلاّ أنها اقترحت تبسيط عملية الإبلاغ للاستعراض والتقييم القادمين ، وجعل عملية الإبلاغ تستند بدرجة أكبر إلى المعلومات المجمعة على المستوى الدولي ، بما في ذلك الاحصاءات المحسّنة . وانعكس ذلك في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ .

وكذلك أوصى المجلس في قراره ١٩٩٠/٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ ، بأن تبذل الامم المتحدة جهدا خاصا لتعميم نتائج أول استعراض وتقييم .

٥٤ - وفي الختام ، ونظرا إلى أهمية مسألة البيئة بالنسبة إلى المرأة ، وسعيا للمساهمة في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، أضاف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقرره ٢١٣/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ مسألة المرأة والبيئة إلى المواضيع ذات الأولوية التي ستتناولها اللجنة في عام ١٩٩٢ تحت عنوان التنمية .

باء - مساهمة مؤسسات منظومة الامم المتحدة في أعمال لجنة مركز المرأة

٥٥ - أعادت الجمعية العامة في الفقرة ٥ من القرار ٧٧/٤٤ تأكيد الدور الرئيسي للجنة مركز المرأة في المسائل المتصلة بالنهوض بالمرأة ، وحثت جميع مؤسسات منظومة الامم المتحدة على التعاون الفعّال مع اللجنة في مهمة التشجيع على تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠ . وطلبت الجمعية العامة في الفقرة ٩ من القرار أن تواصل هيئات الامم المتحدة ذات الصلة تقديم مدخلات عملية المنحى عند إبلاغ اللجنة عن المواضيع ذات الأولوية .

٥٦ - وتضمن التحضير لعمل اللجنة مدخلات كبيرة من مؤسسات منظومة الامم المتحدة . وتوجد منظومة من مراكز التنسيق تتألف من شبكة من الموظفين المسؤولين في ٣٢ وحدة في الامانة العامة للامم المتحدة ، و ٧ برامج تابعة للامم المتحدة ، و ١٧ وكالة متخصصة و ١٠ معاهد بحث تابعة للامم المتحدة أو هيئات مشتركة بين الوكالات . وتوفر المؤسسات نصوصا وتعليقات على الوثائق التي ستقدم إلى اللجنة ، وذلك من خلال الاجتماعات السنوية المشتركة بين الوكالات التي تعقد بعد اجتماعات اللجنة مباشرة ومن خلال تعميم مشاريع الوثائق . وورد هذا المدخل في كل من الاستعراض والتقييم ، وتقرير الرصد ، والتقارير عن المواضيع ذات الأولوية المقدمة إلى اللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين . وحضرت ١٦ مؤسسة اجتماع اللجنة ذاته وساهمت في المناقشات ، من خلال البيانات الرسمية ومن خلال المشاركة في المشاورات غير الرسمية .

٥٧ - وناقش الاجتماع الرابع عشر المخصص المشترك بين الوكالات والمعني بالمرأة ، المعقود في فيينا يومي ١٢ و ١٣ آذار/مارس ١٩٩٠ ، سبل ضمان استجابة مؤسسات منظومة الامم المتحدة استجابة فعّالة للاستعراض والتقييم لاستراتيجيات نيروبي التطلعية

بصورة عامة ، وإعداد المواضيع ذات الأولوية للدورة الخامسة والثلاثين للجنة بوجه خاص . وتم الاتفاق على أنه ، بغية تيسير وزيادة إبراز مدخلات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، ينبغي أن تتوافر في أثناء دورات لجنة مركز المرأة بيانات الوكالات ونسخ القرارات الأكثر صلة بالموضوع وموجز برنامج عمل الوكالة المعنية . وبغية المساعدة في إعداد التقارير عن المواضيع ذات الأولوية ، ينبغي أن تقدم الوكالات وثائق إضافية في أقرب فرصة . وسعيا لتعزيز التنسيق وتحسين التفاعل بين هيئات ووكالات الأمم المتحدة ، تعد وتصدر قوائم دورية موحدة بالاجتماعات المتصلة بالنهوض بالمرأة ، وأعدت قائمة بالاجتماعات التي ستعقد في المستقبل والمتصلة بإعداد المواضيع ذات الأولوية حتى نهاية عام ١٩٩٥ .

٥٨ - وشاركت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مشاركة فنية في إعداد المواضيع ذات الأولوية للدورة القادمة للجنة . وعلى سبيل المثال نظمت شعبة النهوض بالمرأة ، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وبدعم مالي وفني من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، اجتماع فريق الخبراء المعني باللاجئين والمشردين من النساء والأطفال المعقود في فيينا من ٣ إلى ٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ . وحضر الاجتماع كذلك اخصائيون فنيون من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، والأونروا ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة . وبالمثل ، تلقى الاجتماع المتعلق بالمعوقات المعقود في آب/أغسطس ١٩٩٠ مساعدة أخصائيين من منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية والأونروا . ويجري بمساعدة منظمة الصحة العالمية تنظيم اجتماع فريق الخبراء المعني بالمرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ودور الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة الذي سيعقد في فيينا من ٢٤ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وكما ذكر أعلاه ، ينطوي إعداد مواضيع أخرى ذات أولوية على تعاون مماثل .

جيم - توصيات لجنة مركز المرأة بشأن دور المرأة ومساهمتها في التنمية ، والتعاون الاقتصادي الدولي ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

٥٩ - طُلب من لجنة مركز المرأة ، في الفقرة ٧ من القرار ٧٧/٤٤ ، أن تنظر خلال دورتها الرابعة والثلاثين في عام ١٩٩٠ في دور المرأة ومساهمتها في التنمية ، والتعاون الاقتصادي الدولي ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة

الإنمائي الرابع . وقد نظرت اللجنة في هذه المسائل وقدمت توصيات اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراريه ١٠/١٩٩٠ و ١٥/١٩٩٠ المؤرخين في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ .

٦٠ - وقد شُدّد في التوصيتين على الدور الحساس الذي تلعبه المرأة ، التي تشكل نصف الموارد البشرية المتوفرة ، في عملية التنمية ، كما شُدّد على أنه بدون النهوض بالمرأة سيكون من الصعب تحقيق التنمية . بيد أنه بالنسبة لأكثرية النساء ، لم تسفر التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن الفوائد المتوقعة . وفي الواقع ، فإن ازدياد الفقر بين النساء إنما يُبين المشاكل الهيكلية الكامنة التي تواجهها المرأة وسط التغيرات الاقتصادية .

٦١ - وبعد وضع كل ذلك في الاعتبار ، أوصي بأن تقوم اللجنة الجامعة المخصصة لإعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع بتحديد الاستراتيجيات التي تضمن تبيان احتياجات المرأة ومساهمتها في عملية التنمية في جميع الجوانب الاستراتيجية الإنمائية الدولية ، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي . كما ينبغي النظر في الإجراءات اللازمة لضمان مشاركة المرأة في التنمية مشاركة كاملة وفعّالة ، مع مراعاة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٥/١٩٨٩ ، الفقرة ١١ ، و ١٠/١٩٩٠ ، و ١٥/١٩٩٠ ، المرفق ، الفرع باء .

٦٢ - وحُثّت الدول الأعضاء أيضا على إيلاء اهتمام خاص لدور المرأة في التنمية ، لدى إسهامها في أعمال اللجنة المخصصة ، وأن تتشاور في ذلك مع الأجهزة الوطنية والمنظمات غير الحكومية المعنية بهذه المسائل .

٦٣ - وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا ، في قراره ١٠/١٩٩٠ ، أن تقوم اللجنة برصد تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية التي تتصل بالمرأة والتنمية ، وذلك في إطار اسعراضها لتنفيذ استراتيجيات نيروبي .

دال - المؤتمر العالمي المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥

٦٤ - طلبت الجمعية العامة من لجنة مركز المرأة ، في الفقرة ٨ من قرارها ٧٧/٤٤ ، أن تنظر في دورتها لعام ١٩٩٠ في مسألة عقد مؤتمر عالمي معني بالمرأة في عام ١٩٩٥ بأقل تكلفة ممكنة ، وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين . وقد أوصت اللجنة بعقد هذا المؤتمر في عام ١٩٩٥ وأُدرج هذا في قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ . وفي ذلك القرار أوصى المجلس بما يلي : (أ) أن يُعقد مؤتمر عالمي معني بالمرأة في عام ١٩٩٥ ؛ (ب) وأن تقوم اللجنة ، بوصفها الهيئة التحضيرية للمؤتمر ، بإدراج الأعمال التحضيرية للمؤتمر في برنامج عملها العادي للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥ ، في إطار البند المتعلق برصد تنفيذ استراتيجيات نيروبي ؛ (ج) وأن يُطلب إلى الأمين العام إدراج التكاليف ذات الصلة بالتحضير للمؤتمر وعقده في الميزانية البرنامجية للمنظمة لفترتي السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ و ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ، وذلك في حدود الميزانية ذات الصلة ؛ (د) وأن يُطلب إلى الأمين العام كذلك تقديم مقترحات إلى اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين بشأن التحضير للمؤتمر وعقده .

٦٥ - وفي البيان الذي قدمه الأمين العام إلى المجلس بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية (E/1990/25/Add.1) ، قُدّر تكاليف المؤتمر المحتملة بمبلغ مليوني دولار ، يُستخدم أكثر من نصفه لتغطية تكاليف خدمة المؤتمر التي يتوقع استيعابها في حدود الموارد العادية لخدمة المؤتمرات . وأشار أيضا إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى تعزيز شعبة النهوض بالمرأة ، التي تضم مؤقتا ثلاث وظائف من الفئة الفنية وأربع وظائف من فئة الخدمات العامة ، بغية التصدي لعبء العمل المتزايد . ولما كان المؤتمر من المؤتمرات التي تُعقد في مقارها ، فسيعقد المؤتمر ، كما جرت عليه العادة في هذه الحالات ، في مقر أمانته ، أي فيينا .

٦٦ - وسيكون الغرض من المؤتمر إجراء الاستعراض والتقييم الثاني للاستراتيجيات التطلعية وتحديد التدابير اللازمة لضمان تحقيق أهداف الاستراتيجيات خلال السنوات الخمس السابقة على نهاية القرن ، وخاصة على الصعيد الوطني . وسوف يزود المؤتمر الحكومات ، والمنظمات غير الحكومية ، والمنظمات الحكومية الدولية ، ومنظومة الأمم المتحدة ، بمحور لإعداد عمليات الاستعراض والتقييم الوطنية ، كما سيكون محفلا لتبادل الخبرات ، وتحديد الأهداف ، وتعبئة الاهتمام بالموضوع . وسيكون التأكيد على عملية التحضير ، وبخاصة على الصعيدين الوطني والإقليمي .

٦٧ - واستنادا إلى برنامج عمل اللجنة ، من المتوقع أن تحدد اللجنة في دورتها لعام ١٩٩١ مواضيع المؤتمر الرئيسية وكذلك برنامج الأعمال التحضيرية ، وقد أُذِنَ بالفعل لعقد اجتماعات تحضيرية إقليمية في ثلاث مناطق (إفريقيا ، وآسيا والمحيط الهادئ ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) في عام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ ، كما أُجريت مشاورات غير رسمية بين الأمانات المعنية بشأن الأعمال التحضيرية .

هاء - المشاورة الاقاليمية بشأن مشاركة المرأة في الحياة العامة

٦٨ - أيدت الفقرة ١٣ من القرار ٧٧/٤٤ عقد مشاورة أقاليمية رفيعة المستوى بشأن مشاركة المرأة في الحياة العامة . وانسجاما مع قرار لجنة مركز المرأة ٢/٣٣ المؤرخ في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، بالصيغة المؤيدة بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣٩/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ ، سوف تتاح للجمعية العامة نتائج هذه المشاورة في الدورة السادسة والاربعين .

٦٩ - ويقترح أن يطلق على المشاورة اسم "المرأة في مجال السياسة : المشاورة الاقاليمية بشأن مشاركة المرأة في الحياة العامة" . ومن المقرر أن تعقد في قصر هوفبورغ في فيينا في الفترة من ١٠ الى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وطبقا لما أوصى به (التوصية السادسة) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/١٩٩٠ بشأن أول استعراض وتقييم لتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة ، فإنه "ينبغي أن تشارك الحكومات والمنظمات غير الحكومية على أوسع نطاق ممكن في المشاورة الاقاليمية بشأن مشاركة المرأة في الحياة العامة ، كما ينبغي أن تضع هذه المشاورة للنصف الاول من العقد جدول أعمال لعمل سياسي من شأنه أن يعبئ جميع النساء للمشاركة النشطة في العملية السياسية" . وبهذا المفهوم ستكون المشاورة نشاطا تحضيريا للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥ ، وستشكل أيضا الأساس لموضوع ذي أولوية تحت عنوان السلم تنظر فيه لجنة مركز المرأة في عام ١٩٩٣ .

٧٠ - ومن المقترح أن ينصب التركيز على ما يمكن أن تحدثه المرأة من تغيير في السياسة . إن غياب المرأة بأعداد كبيرة عن صنع القرار ما فتئ تؤيده الوثائق على نطاق واسع . والواقع أن النتائج الحديثة في أوروبا تشير ، على نحو ما تذكره تقارير الاتحاد البرلماني الدولي ، الى أنه بالرغم من التحسينات التي تحققت في عدد قليل من البلدان ، فإن النسبة المئوية للنساء المنتخبات للبرلمانات قد انخفضت بشدة في معظم البلدان التي أجريت انتخابات فيها مؤخرا - وغالبيتها في أوروبا الشرقية . فقد انخفضت الأرقام الإجمالية من ١٩,١ في المائة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ الى ١٣,٦ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

٧١ - وشدد خلال استعراض وتقييم استراتيجيات نيروبي على أهمية زيادة مشاركة المرأة في السياسة . ولا تكاد توجد أية عوائق قانونية أمام ممارسة المرأة لهذا

الحق ، بما يعني أن المسألة تتعلق بالممارسة وليس بالقانون . وكثيرا ما تعني السياسة بالنسبة للمرأة على الصعيد العملي "الانجاز" و "التغيير" على المستوى الشعبي أكثر مما تعني المشاركة في السياسة المؤسسية أو "الحياة العامة" التي تتسم بطابع رسمي أوضح . وهناك فجوة بين تحرك المرأة الفعال في المسائل التي تهمها بصورة مباشرة ، وبصورة محلية في أكثر الاحيان ، وبين مشاركتها على الصعد الوطنية والدولية الاعم التي قد تؤدي فيها مصالح الاغلبية الساحقة من الرجال الى اغراق المسائل التي تهمها . كما أن المستويات دون الوطنية والمحلية هي المستويات التي تظهر فيها فعالية المرأة ومجالات اهتماماتها الرئيسية والتي يمكن أن يتشكل فيها جدول أعمال بالمسائل السياسية المتصلة بالمرأة وبالمجتمعات المحلية عامة .

٧٢ - ويفترض أن يكون الغرض من المشاورة دراسة العوامل التي تشجع المرأة على ترجمة اهتماماتها بالقضايا على المستوى المحلي الى اهتمام بالمشاركة السياسية الوطنية ، ووضع جدول أعمال بالمسائل التي يمكن أن تعبئ اهتمام المرأة بالسياسة وأن تستخدم أساسا للحملات الإعلامية والتعليم والاعمال التي تقوم بها المرأة في جميع الاحزاب والرابطات السياسية . وبالنسبة لهذه المسائل ينبغي للمشاورة أن تظهر كيفية أن وجود صانعات قرار بأعداد كبيرة كافية من شأنه أن يوصّل الى استنتاجات مختلفة ويضع أولويات مختلفة ويقترح حلولا أحدث مما لو كان الوضع بخلاف ذلك .

٧٣ - كما يفترض أن تجمع المشاورة قادة سياسيين عاملين من جميع أنحاء العالم يشاركون بصفتهم الشخصية بالرغم من ترشيحهم وتمويلهم من قبل بلدانهم . والوضع المثالي أن يوفد كل بلد واحدا أو أكثر ممن يشغلون حاليا مناصب في الحكومة أو الاحزاب السياسية أو الاتحادات أو الرابطات المعنية والذين يعتبر أن لديهم القدرة على شغل المناصب العالية . وعلى أساس الجمع بين الاجتماعات الرسمية والتجمعات غير الرسمية ، يفترض أن تتفق المشاورة ، وهي شكل من أشكال التجمع السياسي النسائي العالمي ، على جدول أعمال نهائي للعمل يمكن تقديمه للعالم عامة من خلال التغطية بوسائط الإعلام الجماهيري .

٧٤ - وقد أدرجت بالفعل الاعمال التحضيرية للمشاورة في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة . وسيضطلع بالاعمال التحضيرية فريق خبراء يجتمع في فيينا في الفترة من ٢٧ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ . وسوف يدرس هذا الفريق كيفية قيام المرأة في مختلف البلدان والمناطق بإحداث التغيير في السياسة على المستويين دون الوطني والمحلي والجهوي ؛ ويحدد المسائل التي أدت ، على وجه الخصوص ، الى تعبئة دعم واهتمام

المرأة ؛ كما يحدد العوامل التي تؤثر في نتائج الانتخابات والقرارات السياسية ؛ ويستخلص الاستنتاجات الأولية حول أفضل وسائل انتزاع قدر أكبر من المشاركة النسائية في السياسة .

٧٥ - وسوف يتوقف نجاح المشاورة على مستوى اشتراك البلدان ، ومدى استرعاء الأعمال التحضيرية والمشاورة ذاتها للانتباه في وسائط الإعلام الجماهيري الوطنية والدولية ، ودرجة امكانية تحديد المسائل الحاسمة التي يتعدد التعصب لها ، وإمكانية الاتفاق عليها . وتبذل حاليا جهود للحصول على موارد من خارج الميزانية لمساعدة البلدان النامية على الاشتراك ، ولتحسين التغطية الإعلامية .

واو - حالة المعوّقات

٧٦ - دعت الجمعية العامة ، في الفقرة ١٢ من قرارها ٧٧/٤٤ ، الأمم المتحدة والحكومات إلى إيلاء اهتمام خاص لحالة المعوقات لضمان تكافؤ الفرص لهن في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

٧٧- وفي إطار الموضوع ذي الأولوية المعنون "المساواة : النساء الضعيفات ، بما في ذلك المهاجرات" ستقوم لجنة مركز المرأة باستعراض مسألة المعوقات في دورتها الخامسة والثلاثين في عام ١٩٩١ ، من زاوية ما يواجهن من عقبات ، وفي دورتها السادسة والثلاثين في عام ١٩٩٢ من زاوية إدماجهن في التنمية . ولضمان الإدماج التام للمعوقات في هذه المواضيع ، على النحو المشار إليه أعلاه ، نظمت شعبة النهوض بالمرأة في فيينا في الفترة من ٣٠ إلى ٣٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ حلقة دراسية عن المعوقات . ودرست الحلقة الدراسية العقبات التي تحول دون الإدماج التام للمعوقات في التنمية في سياق ما يتعرضن له من تمييز مزدوج بوصفهن نساء ومعوقات ، وركزت الحلقة الدراسية على التدابير العملية التي يتعين اتخاذها في هذا الصدد .

زاي - الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية في عام ١٩٩٤

٧٨ - بموجب القرارين ٧٧/٤٤ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، و١٧١/٤٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل استكمال الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية ، ومن

المقرر أن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في الصيغة المستكملة المقبلة لهذه الدراسة في عام ١٩٩٤ . وقد طُلب عدد من المشاريع الأولية والتقارير المرحلية للدورات التي ستعقدها هاتان الهيئتان قبل ذلك التاريخ ، وكذلك لدورات لجنة مركز المرأة .

٧٩ - واستنادا إلى ما قُدم من توجيه في هذا الصدد ، فإن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بدأت التخطيط للدراسة الاستقصائية لعام ١٩٩٤ . وجرت مناقشة الهيكل والنهج المحتملين لإعداد هذه الدراسة أثناء الاجتماع المخصص الرابع عشر المشترك بين الوكالات المعني بالمرأة ، المعقود في آذار/مارس ١٩٩٠ . ويجري إعداد اقتراح منقح للاجتماع الخامس عشر المشترك بين الوكالات الذي سيعقد في آذار/مارس ١٩٩١ ، بما يكفل تجسيد الأعمال التحضيرية المتعلقة بالدراسة الاستقصائية في برامج عمل المنظمات المتعاونة . ومن المقرر أن يعرض أول تقرير مرحلي على الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين في عام ١٩٩٢ .

حاء - حالة المرأة في أمانات منظومة الأمم المتحدة

٨٠ - طلبت الجمعية العامة مرة أخرى ، في الفقرة ١٨ من قرارها ٧٧/٤٤ إلى الأمين العام والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى أن يضعوا أهدافا خمسية على كل مستوى بالنسبة المئوية للنساء اللائي يشغلن وظائف من الفئة الفنية ووظائف في مراكز اتخاذ القرارات ، مع مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل ، حتى يمكن تحقيق اتجاه تصاعدي أكيد في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٠٦/٤١ دال المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بالنسبة لعدد ما تشغله المرأة من وظائف الفئة الفنية والوظائف في مراكز اتخاذ القرارات بحلول عام ١٩٩٠ ، وأن يحددوا أهدافا أخرى كل خمس سنوات . وفيما يتعلق بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، طلب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/١٩٩٠ ، المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ ، من الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لزيادة عدد النساء الموظفات في منظومة الأمم المتحدة بكاملها في الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي ، وأن يبذل جهدا خاصا لزيادة عدد النساء في الوظائف العليا لتقرير السياسة واتخاذ القرارات ، من أجل تحقيق معدل مشاركة اجمالي يصل إلى ٣٥ في المائة من مجموع الوظائف بحلول عام ١٩٩٥ ، ودون المساس بمبدأ التوزيع الجغرافي العادل للوظائف .

٨١ - ويبين الشكل ١ حالة الموظفات في الفئة الفنية كنسبة مئوية من جميع وظائف الفئة الفنية في المقر والوظائف الشاغرة الاخرى في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . وتمثل الارقام المتعلقة بعام ١٩٨٩ زيادة على أرقام الاعوام السابقة على جميع المستويات ، كما يظهر من الجدول ٢ . وفي حين تقترب النسبة المئوية لعدد النساء في التعيينات في الوظائف من الفئة الفنية العادية (برتبة موظف أول وموظف شان) من المستوى المستهدف البالغ ٣٠ في المائة ، وتوشك المساواة أن تتحقق عند الرتبة الابتدائية ، فإن نسبة المرأة في رتب الإدارة العليا والوسطى لا تزال منخفضة لا سيما في الوكالات المتخصصة .

٨٢ - ومنذ صدور التقرير الاخير للامين العام (A/44/511) الذي بيّن الاهداف الكمية التي حددتها الامانة العامة للامم المتحدة ، ومنظمة الصحة العالمية ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للطفولة ، والبنك الدولي ، قامت الامانة العامة للامم المتحدة ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بالإبلاغ عن اتخاذ خطوات إضافية .

٨٣ - ففي الامانة العامة للامم المتحدة تبذل جهود خاصة خلال عام ١٩٩٠ للإسراع بالتقدم نحو تحقيق الهدف المتمثل في نسبة ٣٠ في المائة للنساء اللائي يشغلن وظائف خاضعة للتوزيع الجغرافي بحلول نهاية عام ١٩٩٠ وتحسين تمثيلهن في الرتب العليا وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٥/٤٤ جيم المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . واشتملت هذه الجهود على قيام الإدارات بتخصيص نسبة ٥٠ في المائة على الاقل من الشواغر للمرأة ؛ وقصر تقديم الترشيحات على النساء في حالة تحديد مرشحات تتوفر لديهن المؤهلات اللازمة للتعيين ؛ وحث المديرين على اقتراح مرشحات للتعيين والتنسيب في الوظائف من الرتب العليا ؛ والتماس مرشحات من بين الموظفات اللائي كن يشغلن وظائف برتبة موظف فني مبتدئ وموظف معاون ، وغيرهن من موظفات المشاريع ؛ ومعاملة النساء اللائي يشغلن حاليا وظائف في ميدان التعاون التقني بوصفهن مرشحات داخليات ؛ وانشاء شبكة من مراكز التنسيق في جميع الادارات والمكاتب للعمل مع مركز التنسيق المعني بالمرأة في مكتب تنظيم الموارد البشرية وكذلك في البعثات الدائمة للدول الاعضاء لدى الامم المتحدة قدر الامكان .

٨٤ - وتقوم أجهزة تقرير السياسة بمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في كل دورة من دوراتها بإصدار قرارات تدعو إلى اتخاذ التدابير اللازمة

لتحسين مركز المرأة في أمانة اليونيدو ، بما في ذلك وضع أهداف خمسية لكل رتبة فيما يتعلق بالنسبة المئوية لعدد النساء اللائي يشغلن وظائف من الفئة الفنية وفي مراكز اتخاذ القرارات ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق اتجاه تصاعدي في عدد الوظائف التي تشغلها المرأة بحلول عام ١٩٩٠ . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، عُينت مديرة شعبة خدمات الموظفين منسقة لشؤون تحسين مركز المرأة في الأمانة ، وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ وُضعت خطة عمل شاملة تغطي جوانب مثل الاتجاهات في مجال التعيين والتنسيب والترقيات ، وغير ذلك من التدابير الرامية الى تحسين شروط العمل بالنسبة للموظفات . وبغية تحديد الأهداف ومراقبة تنفيذها ، أُنشئت أفرقة عمل داخلية في كل ادارة ، وتقوم بالتعاون بشكل وثيق مع منسقة شؤون تحسين مركز المرأة في الأمانة .

٨٥ - واشتملت الجهود التي بُذلت لتحسين مركز المرأة على إيفاد بعثات توظيف خاصة أسفرت عن حدوث زيادة في الطلبات المقدمة من النساء خلال عام ١٩٨٩ بما يربو على نسبة ١٥٠ في المائة . وعلى الرغم من ذلك ، فإن انخفاض عدد النساء المدرجات في قائمة اليونيدو لا يزال يشكّل إحدى العقبات التي تعترض زيادة عدد النساء في الأمانة . وقد زادت نسبة تمثيل النساء اللائي يشغلن وظائف خاضعة للتوزيع الجغرافي من ١٦,٧ في المائة في نهاية عام ١٩٨٨ الى ١٧,٨ في المائة بحلول عام ١٩٨٩ ، وفي نهاية تموز/يوليه ١٩٩٠ بلغت هذه النسبة ١٩,٢ في المائة . (ومثلت المرأة في جميع الوظائف من الفئة الفنية نسبة ١٨,٤ في المائة في نهاية عام ١٩٨٨ ، و ١٨,٣ في المائة بحلول عام ١٩٨٩ ، و ٢٠,٤ في المائة في تموز/يوليه ١٩٩٠) . ورغم أن تمثيل المرأة في رتب الادارة العليا والوسطى لايزال منخفضا بنسبة ٦,٨ في المائة في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، فقد زاد زيادة كبيرة منذ عام ١٩٨٨ حينما كانت المرأة لا تمثل إلا نسبة ٣,٥ في المائة في هذه الرتب . ورغم أن المرأة لا تشغل أيا من وظائف نواب المدير العام الخمس ، فإن إحدى وظائف المديرين ، وعددها ست ، تشغلها امرأة . وفضلا عن ذلك ، ففي حين أنه منذ عشر سنوات لم تكن هناك سوى نسبة ١٨ في المائة من النساء اللائي يشغلن وظائف من الرتبة ف - ٤ و مافوقها ، ففي عام ١٩٨٨ كانت هناك نسبة ٤٠ في المائة من النساء اللائي يشغلن وظائف من الفئة الفنية في هذه الرتب ، كما بلغت هذه النسبة ٤٦ في المائة في نهاية عام ١٩٨٩ .

الجدول ٢ - النسب المئوية للمرأة في مختلف رتب الفئة الفنية في منظومة الأمم المتحدة ، ١٩٨٧-١٩٨٩

	الإدارة العليا (مدير فما فوق)			الإدارة الوسطى (موظف أقدم وموظف رئيسي)			الفئة الفنية العادية (موظف أول وموظف ثان)			الرتبة الابتدائية (موظفون معاونون ومساعدون)		
	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
	(نسبة مئوية)			(نسبة مئوية)			(نسبة مئوية)			(نسبة مئوية)		
الأمانة العامة للأمم المتحدة	٥,١	٤,٥	٧,١	١٠,٩	١٠,٢	١٤,٣	٢٩,٤	٣٠,٢	٣٣,٥	٣٥,٨	٣٧,٥	٤٢,٤
صناديق التبرعات التابعة للأمم المتحدة	٣,٥	٦,٥	٦,٦	١١,٧	١٢,٩	١٣,٣	٢٧,٣	٢٨,٦	٣١,٠	٤٠,٧	٤٠,١	٤٢,٦
الوكالات المتخصصة	٢,٣	٢,٦	٢,٦	٤,١	٤,٦	٦,٧	١٨,٩	٢٠,١	٢٤,٣	٣٦,٦	٣٥,٩	٤٦,٦
جهات أخرى	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٢	٢,٩	٥,١	١٩,٨	١٨,٩	٢٤,٠	٦٨,٤	٥٦,٥	٦٦,٧
المجموع	٣,٤	٣,٩	٤,٦	٦,٦	٧,٠	٩,٥	٢٣,٤	٢٤,٥	٢٨,٥	٣٨,١	٣٧,٩	٤٤,٠

المصدر : اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (مسائل الموظفين) ، تقارير ١٩٨٧ و ١٩٨٨ و ١٩٨٩ .

الشكل ١ - النسب المئوية للموظفات في الفئة الفنية
حسب الرتبة ، ١٩٨٩

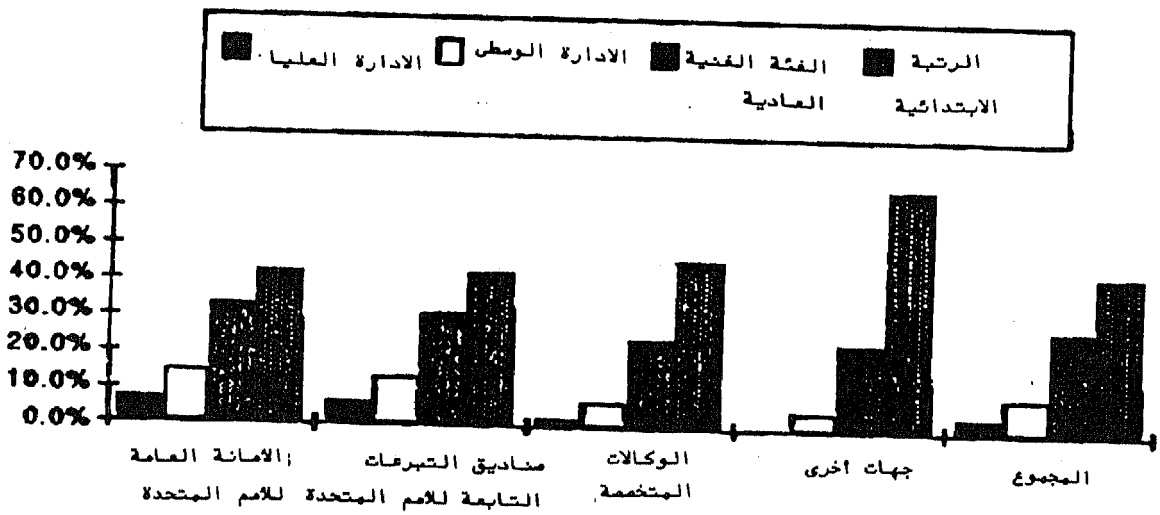

المصدر : اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (مسائل الموظفين)

طاء ـ البرنامج الإعلامي المتعلّق بالنهوض بالمرأة

٨٦ - تطلب الجمعية العامة ، في الفقرة ٣٠ من قرارها ٧٧/٤٤ إلى الأمين العام مواصلة توفير الاعتمادات في الميزانية العادية للأمم المتحدة للبرامج الإذاعية الأسبوعية الحالية المعنية بالمرأة ، وتوفير الاعتمادات الكافية لتقديم برامج إذاعية بمختلف اللغات ؛ وطلبت اليه أيضا تطوير مركز التنسيق الخاص بالقضايا المتصلة بالمرأة في إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة ، الذي ينبغي أن يقدم ، بالتضافر مع مركز شؤون التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية بالأمانة العامة برنامجا إعلاميا أكثر فعالية فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة .

٨٧ - ويتواصل انتاج البرنامج التحقيقي/الوثائقي الإذاعي الخاص "المرأة" على أساس أسبوعي بالانكليزية . واستأنفت الإدارة أيضا انتاجه بالاسبانية والعربية والفرنسية على أساس شهري . ومن المواضيع والقضايا الرئيسية في هذه السلسلة "دور المرأة الريفية في الاقتصاد" ، و "اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" ، و "المُسنّات" ، و "مشاركة المرأة في الحياة السياسية" ، و "مشاركة المرأة في تعزيز السلم" ، و "مناقشة حول مركز المرأة" ، و "معهد الأمم المتحدة للمرأة في الجمهورية الدومينيكية" ، و "صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة" ، و "المرأة المولّدة للدخل في كينيا" ، و "المرأة تواجه الإيدز" .

٨٨ - وتم شغل منصب مركز التنسيق لقضايا المرأة وجرت مبادرات ، بمشاركة وكيل الأمين العام لشؤون الإعلام في الأمانة العامة مشاركة فعالة ، لانشاء فريق استشاري مشترك بين الوكالات ومعني بالأنشطة الاعلامية ، مما يسمح لجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة القائمة أو الممثلة في نيويورك بتبادل المعلومات عن أنشطتها ، بغية التعاون حيثما كان ذلك ممكنا وفعّالا . وقد اقتُرح أن تسفر هذه الاجتماعات العادية عن جدول فصلي متجه نحو الجمهور بأنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة . وعلاوة على ذلك ، أعدّت الوحدات الاقليمية برامج عن المرأة باللغات التالية : الاسبانية ، والاندونيسية ، والانكليزية ، والبرتغالية ، والبنغالية ، والتركية ، والعربية ، والفرنسية ، والفرنسية ـ الكريولية ، والسواحيلية ، والهندية ، والهولندية .

٨٩ - كما أدّت الجهود الرامية إلى وضع برنامج اعلامي أكفأ يستهدف الجمهور إلى سلسلة من تحقيقات الأمم المتحدة التي تركّز على القضايا المتعلقة خاصة بالفقر ، وأعمال العنف المحلية ضد المرأة . ومحو الأمية كأداة لمنح السلطة للمرأة . وأقيمت

اتصالات مع وسائط الاعلام ، وخاصة مع متخذي القرارات في المجلات النسائية الرئيسية الصادرة بالانكليزية ، وكذلك مع مؤسسات التعليم الرئيسية في منطقة نيويورك ومع المنظمات غير الحكومية .

٩٠ - واستجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤/١٩٩٠ ، تقوم إدارة شؤون الاعلام بإعداد كُتيِّب سيزيد من ادراك العقبات التي تواجه في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية ، وخاصة بالنسبة للتعليم والمشاركة الاقتصادية ، والسياسية واتخاذ القرارات .

رابعا - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٦/٤٤ بشأن المسنّات

٩١ - في القرار ٧٦/٤٤ ، أعادت الجمعية العامة تأكيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٨/١٩٨٩ ، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن ينظم حلقة دراسية لدراسة المسائل الناشئة عن التحليل المتعمق لحالة المرأة وهي تتقدم في السن ، وأن يحيل نتائج الدراسة إلى لجنة مركز المرأة في إطار موضوع التنمية ذي الأولوية ، في دورتها التي ستعقد في عام ١٩٩٣ ، والتي سيُحتفل فيها أيضا بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة . ودعا قرار الجمعية العامة ٧٦/٤٤ أيضا المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة والمكتب الاحصائي بالأمانة العامة ، بالتعاون مع اللجان الإقليمية ، الى إيلاء اهتمام خاص للمسنات في الجهود التي تبذلها لتحسين الجمع المنهجي للبيانات المتعلقة بالمرأة .

٩٢ - ووفقا للبرنامج الموضوع فمن المقرر أن تُعقد الحلقة الدراسية المطلوبة بشأن إدماج المسنات في التنمية في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ . وستنظم بالتعاون مع جميع المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ، وستنطوي على مشاركة من جانب كبرى المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بالشيخوخة ، سواء في التخطيط أو التنفيذ . وستشمل الوثائق الأساسية للحلقة الدراسية تحليلا متعمقا لحالة المرأة وهي تتقدم في السن . ويُقصد من الحلقة الدراسية المساهمة في الأعمال التحضيرية للموضوع ذي الأولوية الذي ستنظر فيه اللجنة في دورتها في عام ١٩٩٣ ، وستسعى الى تشجيع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على إيلاء اهتمام خاص لدور المسنات في الأنشطة الإنمائية وفقا لما هو مطلوب في قرار الجمعية العامة ٧٦/٤٤ .

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم الم للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، نيروبي ، ١٥-٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ (منشـ الامم المتحدة ، رقم المبيع A.85.IV.10) ، الفصل الاول ، الفرع ألف .

(٢) شعبة النهوض بالمرأة بالامم المتحدة ، Highlights, No.7, May 1989.

(٣) صندوق الامم المتحدة للسكان ، ting in Women : The focus of the 1990s, New York, United Nations Population Fund, 1990.

(٤) شعبة النهوض بالمرأة بالامم المتحدة ، Highlights, No.4, January 1989.

(٥) الامم المتحدة، .lity Behaviour on the Context of Development: ence from the World Fertility Survey United Nations publication (Sales, No. E86.XIII), p.34.

(٦) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي : situation of ı migrants", The Integration of Women into the Economy (OECD puplications, Paris 1985) Chap. IV.

- - - - -